الرسالة الثانية

«التِّبْيَان في تعيين عطف البيان»

- نسبة الكتاب.
- منهج العُنَّابي فيه.
- مصادره.
- نسخة الكتاب الخطية.
- نماذج من النسخة الخطية.

obeikandl.com

obeikandl.com

« التبيان في تعيين عطف البيان»

نسبة الكتاب:

لم تُشرْ المصادرُ إلى هـذه الرِّسَـالةِ ، ولم تَـذْكُرْهـا في مصنفات العُنَّـابي وهذا لا يَنْفِي كـونها له ؛ لأنَّ المُترجِمين للأعْـلاَم لا يأتون عـادةً على كلِّ مؤلَّفَـات المُترجَم له ، وآثاره العلميةِ ، إمَّا اكتفاء بالأهم من كتبهِ ، أو بِمَا يعرفونه منها .

والرِّسَالةُ ثـابتَة النِّسبَة للعُنَّابي ، فقد وَرَد اسمُه في مُقَـدِّمتِها واضحاً وصريحاً . يقـول : «بسم اللـه الرحمن الـرحيم ، صَلَّى اللَّـه على سيـدِنَا محمَّـدٍ ، وعلى آلـه ، وصحبِه وسلّم . «التبيانُ في تعيين عطفِ البَيَان» .

للشيخِ العَالِمِ العَلَم النَّحويِّ أبي العبَّاس العُنَّابي رَحِمَه اللَّه .

وهذا الدَّليلُ وحدَه كافٍ لنسبةِ النُّسخَةِ إلى العُنَّابي .

كما أنَّ هنـاك دليلاً آخـر ، وهـو أنَّ أثَر شيخِـه أبي حيـان الذي لَقِيـه في مصر ولازمَه كثيراً واضحٌ كلَّ الـوضوح ، فقد تحدَّث أبو حيَّـان في الارتشافِ ٢/ ٦٠٥ عن المواضعِ الَّتي يتعينُ فيها عطفُ البَيَان وذكَرها مختصرةً فجاء صاحبُنا وأوردَها مع شرحٍ وإيضاحٍ لبعضهـا ، ووَجْهُ التشـابهِ بين عبارةِ صـاحبِنا وأسلـوبهِ وبين أسلوبِ شيخِـه ظاهـرٌ . وقد أَشَرتُ إلى هـذا في هوامشِ النَّص المحقَّقِ عنـد كلِّ مسألة . وهذا أيضاً دليلٌ قويٌ على نسبةِ الرِّسَالةِ للعُنَّابِي . والله أعلم .

منهج العُنَّابي في كتابه:

قـام المؤلفُ بسردِ المواضعِ الَّتي يتعينُ فيهـا عطفُ البَيَـان ، ولا يجوُز فيهـا البدليةُ . يقول : «ما حُكِم عليه بأنَّـه عطفُ بَيَان يُجَاز بأنْ يُحْكَم عليه بأنَّه بدلٌ ، لا ينعكس ؛ لأنَّ البدَل ليس مشروطاً فيـه التعريفُ ، ولا التَّنكيرُ ، ولا المطابقة في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمع ، ويتعينُ عطفُ البَيَـان في مواضع . . » . وعَدَّدَ تلك المواضع ، وعدَدُها اثنا عشر موضعاً .

وكان يـذكرُ الموضعَ ثمَّ يقـومُ بشرحِه وبيـانهِ وإيرادِ مـا فيه من الشَّـواهِد إن وُجِدت، وخلاف العُلَمَاء فيه، كلّ ذلك باختصارٍ شديدٍ.

مصادره:

لم يشر العُنَّـابي إلى كتـابٍ بعينـه، ولكنَّ تأثَـره بشيخِـه أبي حيـانِ واضحٌ كلَّ الوضـوح، وبخاصةٍ من كتابـه «ارتشاف الضرب» فمنه استقَى أصلَ مـادَّته ثم قامَ بالإضافِة والشَّرح والتَّعلِيق والبيانِ بما تحتاجُه كلُّ مسألةٍ.

ولم يُغْفِل العُنَّـابي ذكـرَ بعضِ النُّحـاة الكبـارِ في رسالتـه، فقـد ذَكَـر الأسماءَ التالية:

- السِّيرافي.
- الرُّماني.
- الفارسيّ.
- الفرَّاء.
- المبرِّد.

وهذا يعني أنه قد اطَّلع عن بعض آثار هؤلاءِ العلماء وأفادَ منها.

نسخة الكتاب الخطية:

النسخـة التي قمت بتحقيقهـا حصلتُ عليها من المكتبـةِ المركـزيـةِ بجامعـة الإمـام مُحَمَّد بـن سعود الإسـلاميـة، ورقمها ٩٧١٢، وهي مصـورة من مكتبـة الأسكـوريـال ورقمها ١٨٦٧، وتقـعُ المخطوطـةُ في ورقـةٍ ونصف فقط، عـدد أسطر كلِّ صفحـةٍ واحدٌ وعشرون سطـراً (٢١)، كُتِبَت بخطّ مغربيٍّ رديءٍ، ولم يُذْكَر على النُّسخَـة اسمُ نَاسِخِها، ولا تَاريخُ النَّسْخِ، والَّذي نَسَخهـا هو الذي قام بنسخِ رسالـةِ المؤلِّف «الحُلَل في الكَلاَمِ على الجُمَل»، فالرِّسَـالَتَان في مجموعٍ واحدَ، وقد بدأ تسلسل «التبيان» في المجموع من الورقة ٣٦-٣٧.

نموذج من النسخة الخطية

(التبيان في تعيين عطف البيان)

obeikandl.com

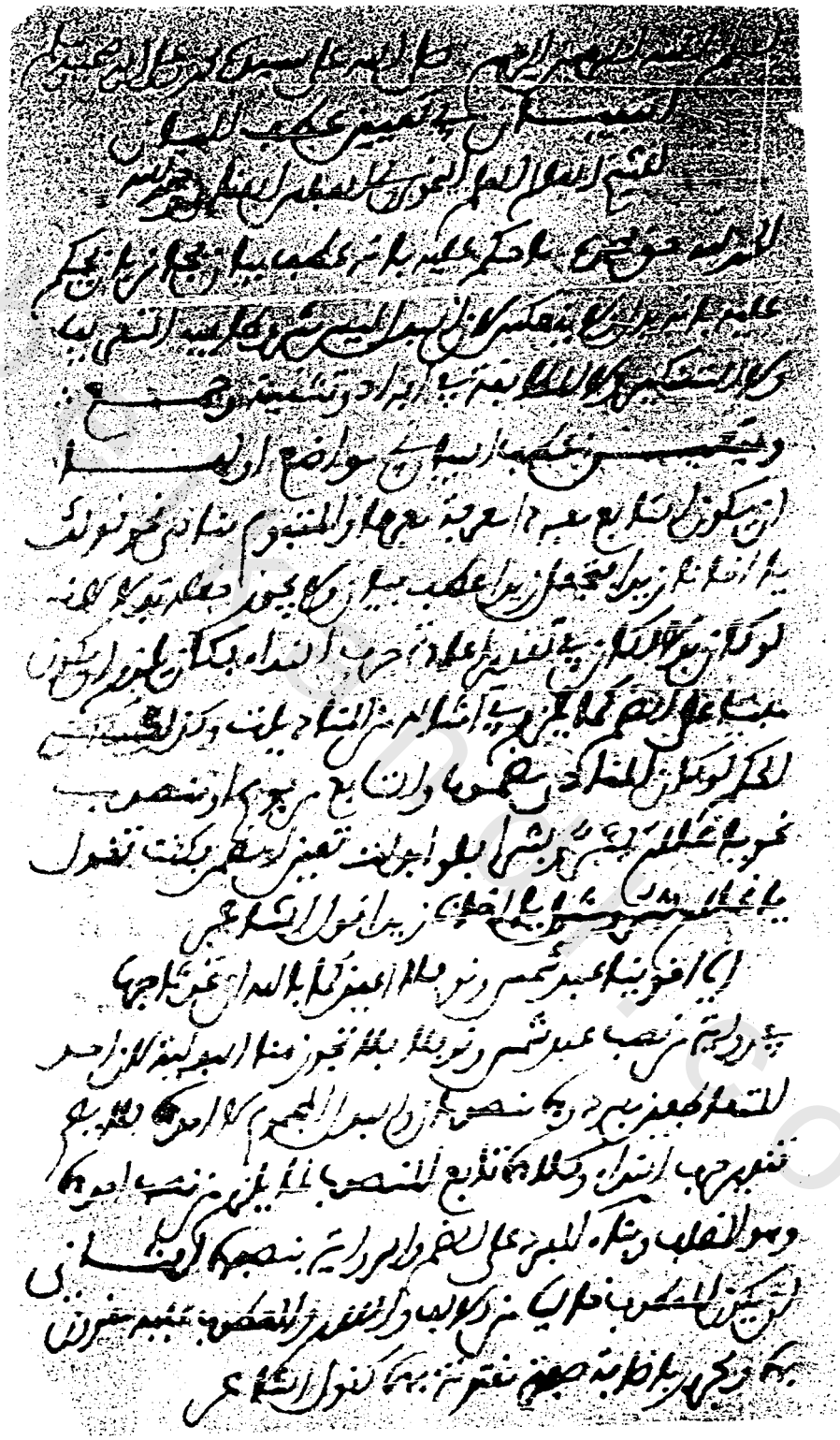

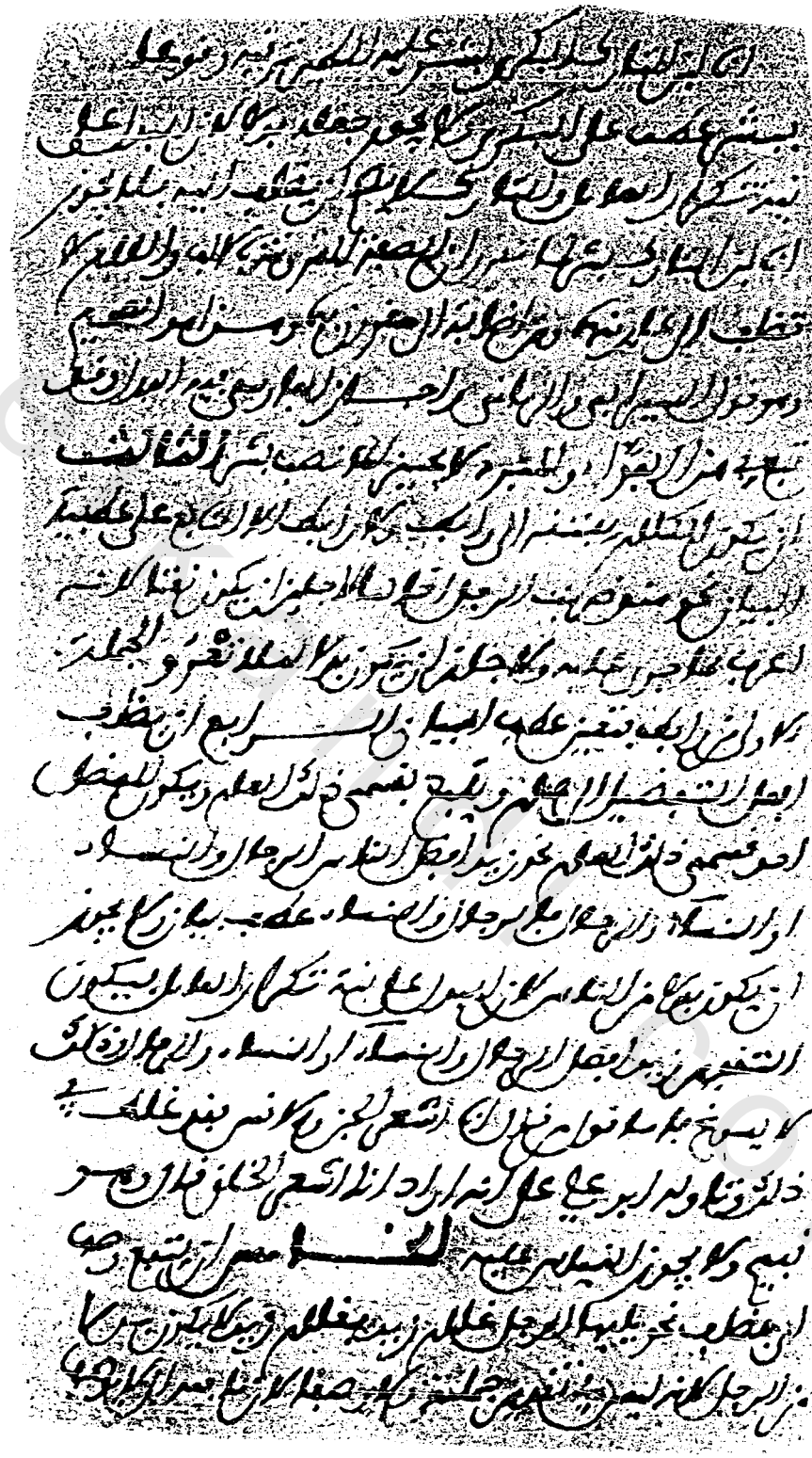

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

صَلَّى اللَّه عَلَى سَيِّدنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِه وصَحْبِه وسَلَّم.

التِّبْيَانُ في تَعْيِيْنِ عَطْفِ البَيَان

للشَّيْخ العَالِمَ العَلَم النَّحوي أبي العبَّاس العُنَّابي[1]، رحمه الله.

الحمد لله حقَّ حَمْدِه.

ما حُكِم عليه بأنَّه عطفُ بيان[2] يُجَاز بأن يُحْكَم عليه بأنَّه بدلٌ، ولا ينعكس؛ لأنَّ البدَل ليس مشروطاً فيه التعريفُ، ولا التَّنكيرُ، ولا المطابقةُ في إفرادٍ وتثنيةٍ وجمع[3].

ويتعيَّن عَطفُ البيان في مواضع[4]:

---

(١) تحدثت بالتفصيل عن هذه النسبة في مقدمة الدراسة عند حديثي عن نَسَبه.

(٢) عطف البيان «هو تابعٌ جار مجرى النَّعت في ظهورِ المَتبوع، وفي التَّوضيحِ والتَّخْصيصِ، جامدٌ أو بمنزلةِ الجَّامِد».

فالتَّابع: جنسٌ، وجار مجرى النَّعت: فصلٌ يخرجُ به عطفُ النَّسق والبِدل، وفي التَّوضيح: خرجَ به التوكيدُ، وبالتَّخصيصِ: خرجَ به ما جيءَ به من النُّعوتِ للتوكيدِ، وجامدٌ: خرجَ به النعتُ، أو بمنزلةِ الجَّامد: خرجَ به ما أصلُه صفة، ثم غَلَب عليها فصار علماً بالغلبة كالصعق. ومذهبُ البصريين أنّه لا يكونَ إلا معرفة تابعاً لمعرفة، وخصَّه بعضُهم بالعَلَم اسماً أو كنية أو لقباً، ويذهبُ الكوفيون، وتَبعَهم الفَارِسيّ، وابن جِنِّي، والزَّمَخْشَرِيّ، إلى أنَّه يكون في النكرةِ تابعاً لنكرة..».

انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٥، شرح التصريح ٢/ ١٣٠، شرح ابن عقيل ٤٨٧، شرح الكافية ١/ ٣٤٣، الهمع ٢/ ١٢١، حاشية الصبان ٣/ ٨٥-٨٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٢٣.

(٣) يقول أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٦٠٦: «وما جازَ أن يكونَ عطفَ بيان جازَ أن يكون بدلاً، ولا ينعكس، إذا البدلُ ليس مشروطاً فيه التعريفُ ولا التنكيرُ ولا المطابقةُ في إفراد وتثنية وجمع».

ويلاحظ هنا التشابُه القويُّ في العبارة، مما يدلُّ على أن صاحبنَا قد استفادَ من شيخِه أبي حيان فائدة كبيرة، وكنت أتمنى لو أنه أشارَ إلى أبي حيان، وذكر أنَّه قد أفاد منه.

(٤) ذكر أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٦٠٦ أحدَ عشرَ موضعاً، يقول: «ويتعَّين عطفُ البَيَان في صورٍ «ثم ذكرَها ولكن باختصار شديدٍ.

أولها: أن يكون التَّابعُ مفرداًمعرفةً معرباً، والمتبوعُ منادى، نحو قولك: يا أخانا زيداً فتجعل «زيداً» عطفَ بيان، ولا يجوزُ جعله بدلاً؛ لأنه لو كان بدلاً لكان في تقدير إعادةِ حرفِ النِّداء. فكان يلزمُ أن يكون مبنياً على الضَّم[1]، كما يلزمُ في أمثالِهِ من المُنَادَيَات، وكذلك الحكمُ لو كان المنادى مضموماً والتَّابعُ مرفوعٌ أو منصوبٌ، نحو: يا غلامُ بشرُ وبشراً، فلو أبدلت تَعَيَّن الضَّمُ، فكنت تقول: يا غلامُ بشرُ[2].

ومثل يا أخانا زيداً قول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلاً أُعِيذُكُما بالله أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا[3]

في رواية من نصبَ «عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلا»، فلا تجوز هنا البدليةُ؛ لأنَّ أحدَ المتعاطفين مفردٌ، وهما منصوبان، والبدلُ المجموع لا أحدهما، فلا يصح تقدير حرف النداء، وكلاهما تابع للمنصوب، لِما يلزمُ من نَصْب أَحَدِهِمَا وهو المضافُ، وبِناء المفرد على الضَّمِ، والرِّواية بنَصْبِهما[4].

---

(١) يقول ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٩٦: «إن جعلت «زيداً» من قولنا: «يازيدُ زيداً»، بدلاً لم ينون؛ لأنه في نية تكرار حرف النداء، وأنت لو أوليته حرف النداء لم يكن إلا غير منون، وإن جعلته عطفَ بيان كان منونا؛ لأنَّه ليس في نية تكرار الحرف معه، فيلزم منه حذف التنوين..».

ويقول ابن السَّراج في الأصول ٢/ ٤٦: «وتقول في النِّداء إذا أردتَ عطفَ البيان: يا أخانا زيداً.، فتنصب وتُنون؛ لأنَّه غير منادى، فإنْ أردت البدلَ قلت: يا أخانا زيدُ..».

وانظر شرح الكافية ١/ ٣٣٨، والهمع ٢/ ١٢١.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٧، وشرح الكافية ١/ ٣٣٩.

(٣) هذا بيتٌ من بحر الطويل، ينسب لطالب بن أبي طالب القرشي الهاشمي أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، كما في الدرر ٢/ ١٥٣. والبيت مذكور في: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٧، والهمع ٢/ ١٢١، شرح التصريح ٢/ ١٣٢، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٨٧، شرح ابن عقيل ٤٨٩، والعيني ٤/ ١١٩. وروى ابن هشام في السيرة ٢/ ٣٩٦ عجزه هكذا:

. . . . . فدى لكما لا تبعثوا بيننا حربا

(٤) الشَّاهد في «عبد شمس ونوفلا»، فإنَّهما عطف بيان من «أخوينا» وليسا ببدل، لأن أحد المتعاطفين مفرد، وهما منصوبان، والبدلُ المجموع لا أحدهما، فلا يمكن تقدير حرف النداء، وكلاهما تابع لمنصوب، لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف، وبناء المفرد على الضم، والرواية بنصبهما.». =

الثاني: أن يكونَ المعطـوفُ خَالياً من الألـفِ واللَّام، والمعطوفُ عليـه مقرونٌ بها، ومجرورٌ بإضافةِ صفةٍ مقترنة بها. كقول الشاعر:

أَنَـــا ابنُ التَّـــارك البَكْـــرِيِّ بِشْرٍ عليـــه الطَّيْرُ تَـــرقُبُـه وُقُـــوعَـــا[1]

فـ «بشرٌ» عطفٌ على البكـريِّ، ولا يجوزُ جعله بـدلاً؛ لأنَّ البَدَلَ على نِيَّـةِ تكرار العَامِل، والتَّـارك لا يَصِحُّ أنَّ يُضَافَ إليه، فلا يجوزُ أَنَـا ابن التَّارك بشرَ[2]، لِما تقرَّر أنَّ الصِّفةَ المقـرونةَ بالألفِ واللَّامِ لا تُضَاف إلى عَارٍ منهـا، ومن إضافةٍ إلى مقرونٍ بها، وهذا هـو الصَّحِيح، وهو قول[3] السِّيرَافِي، والرُّمَّاني[4]، وأجاز

=

انظر حاشية الصبان ٣/ ٨٧ .

والذي يلفت النظر هو تشابه النصين، ومعلومٌ أن صاحبنا متقدمٌ على العيني، فقد توفي العنَّابي سنة ٧٧٦ هـ، على حين كانت وفاة العيني سنة ٨٥٥ هـ، فهل أخذ العيني من صاحبنا، أو أنهما أخذا من مصدر واحد؟ الله أعلم.

(١) هذا بيتٌ من بحـر الوافر، قـائله المرار بن سعيـد الفقعسي، كما في ديوانه ١٦٩، والبيت مـذكور في: سيبويـه ١/ ٩٣، وشرح أبياتـه للسيرافي ١/ ١٠٦، وفرحة الأديب ٣٧، الأصول ١/ ١٣٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، ولبـاب الإعـراب ٣٩٦، وشرح الكافيـة ١/ ٣٣٨، ٣٤٣، والمقـرّب ١/ ٢٤٨، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، وأوضح المسـالك ٤٩٠ والمفصل ١٢٣، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣ المساعـد على تسهيل الفـوائد ٢/ ٤٢٥، شرح جمل الـزجـاجي لابن عصفـور ١/ ٢٩٦، الخزانـة ٢/ ١٩٣، ٣٦٤، ٣٨٣، الهمع ٢/ ١٢٢، الدرر ٢/ ١٥٣، العيني ٤/ ١٢١، وحاشية الخضري ٢/ ٦٠ .

«وبشر» هو بشر بن عمـرو، وكان قد جُـرح ولم يعلم جارحـه. يقول: أنا ابن الـذي ترك بشراً بحيث تنتظـر الطيور أن تقع عليـه إذَا مَات، وذلك لأنَّها لا تتنـاول منه مـا دام به رمقٌ. . حـاشية الصبـان ٣/ ٨٧ .

(٢) فـ «بشر» هنا يتعين كـونه عطفَ بيـان على البَكْرِي، ولا يجوز أن يكـونَ بدلاً منـه؛ لأنَّ البدلَ في نِيـةِ إحلالِه محلَّ الأولِ، ولا يجوزُ أن يقالَ: أنا ابن التَّارك بشرٍ؛ لأنَّ الصِّفَة المقرونة بأل كالتارك لا تضافُ إلا لما فيه أل كالبكري . انظر شرح التصريح ٢/ ١٣٣ .

(٣) يقول أبو حيَّان في الارتشاف ٢/ ٦٠٦: «. . وهو قول السِّيرافِي والرُّمَّانيّ. .».

(٤) هـو: أبـو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبـد اللـه النحوي، المعـروف بـالـرمُّاني، إمـامٌ في اللغـة والنحو، أخذ النحو عن ابن السراج، وابن دريد، وصنف في النحو كتباً كثيرة منها: شرح سيبويه، ومعـاني الحروف، وشرح أصول ابن السراج، وغيرهـا. تـوفي سنـة أربع وثمانين وثلاثمائة ٣٨٤ هـ. انظـر إشارة التعيين ٢٢١، إنبـاه الـرواة ٢/ ٢٩٤، شذرات الـذهب ٣/ ١٠٩، الفهـرست، ٦٩، ومعجم الأدباء ١٤/ ٧٣ .

الفَارِسِيُّ فيه البدَلَ[1]، وقد تَبِعَ في[2] هذا الفَرَّاءَ. والمُبَرِّدُ لا يجيزُ إلاَّ نصَب «بِشْر»[3].

الثالث: أن يكونَ الكلامُ يفتقرُ إلى رابط[4]، ولا رَابِطَ إلا التَّابعُ عَلَى عَطْفِيَّة البيان، نحو: هندٌ ضَرَبَت الرَّجلَ أخَاهَا، لا جائزٌ أن يكونَ نعتاً؛ لأنَّه أعرفُ ممّا جَرَى عليه، ولا جائزٌ أن يكون بَدَلاً لئلا تَعْرو الجملةُ الأولى من رابطٍ[5]، فتعينَ عطفُ البَيَان.

الرابع: أن يضافَ أفعلُ التفضيلِ إلى عام، ويُتبعَ بِقِسْمَي ذلك العَام، ويكون المفضَّل أحد قِسْمَي ذلك العام، نحو: زيدٌ أفضلُ النَّاس الرِّجَال والنِّساء، أو النِّسَاء والرِّجَال[6]، فالرِّجَالُ والنِّسَاءُ عطفُ بَيَان، ولا يجوزُ أن

---

(١) يقول ابن عقيل في المساعد ٢/ ٤٢٥ : «فـ «بشر» عطف بيان، وليس بدلاً؛ لامتناع التارك بشر «وعن الفارسي جواز كونه بدلاً. .». وانظر حاشية الخضري ٢/ ٦٠ وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، ولم أقف على هذا الرأي فيما اطلعت عليه من كتب أبي علي.

(٢) جاء في أوضح المسالك ٤٩٠ : «وتجوزُ البدليةُ عند الفَرَّاء لإجازته» الضَّارب زيد» وليس بمَرْضيٍّ. .». وانظر / شرح الكافية ١/ ٣٤٣، وحاشية الصبان ٣/ ٨٧، شرح التصريح ٢/ ١٣٣، وحاشية الخضري ٢/ ٦٠ .

(٣) يقول أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٦٠٦ : «والمُبَرِّد لا يجيزُ إلا نصبَ بشر. . .».
وانظر الأصول ١/ ١٣٥، وشرح الكافية ١/ ٣٤٣، وشرح المفصل ٣/ ٧٣ .
يقول ابن يعيش : وقد أنكر المبرد جواز الجر في «بشر» عطف بيان كان، أو بدلاً، وكان ينشده بالنصب». ولم أجد البيت في كتابيه : المقتضبِ، والكاملِ.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، والهمع ٢/ ١٢٢، والمساعد ٢/ ٤٢٥ .

(٥) يقول الشَّيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ٢/ ١٣٢ : «. . إلاَّ إنْ امتنعَ الاستغناء عنه فيمتنعُ أن يكون بدلاً ، نحو: «هندٌ قامَ زيدٌ أخوها» فأخوها يتعين كونه عطفَ بيان على زيدٍ، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه لأنَّه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لهند، إذ الجملة الواقعة خبراً لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرَّابط هنا هو الضَّمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع لزيد، فلو أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب«أخوها» بياناً لا بدلاً لأنَّ البدلَ على نيةِ تكرار العامل، فكأنَّه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط. .».

(٦) نقل صاحبنَا هذه الفقرةَ نقلاً حرفياً من الارتشاف لأبي حيان ٢/ ٦٠٦ .
وانظر شرح التصريح ٢/ ١٣٣، والهمع ٢/ ١٢٢، وحاشية الخضري ٢/ ٦٠ .

يكـون بدلاً من النَّـاس؛ لأنَّ البَـدل على نيةِ تِكْـرَار العَـامِل، فيكـونُ التَّقْديـرُ: زيدٌأفضلُ الرِّجال والنِّسَاءِ، أو النِّسَاءِ والرِّجَالِ، وذلك لا يَسوغ(١).

فأمَّـا قولُ مَن قَال: أَنَـا أشعرُ الجِنّ والإنسِ، فقـد غُلِّط(٢) في ذلك، وتأوله أبو عَلِي(٣)، عَلَى أنَّه أراد: أَنَـا أشعُر الخَلْق. قـال: وهوقبيـحٌ ولا يجوز القياسُ عليه.

الخامس: أن يتبعَ وَصْف «أَي» بمضاف، نحـو: يا أيُّها الرَّجلُ غـلامُ زيدٍ. «فغلامُ زيـدٍ» لا يكوم بدلاً من الـرجل؛ لأنه ليس في تقديـر جملتين ولا وصفاً، لأنَّ ما فيه «أل» لا يوصف بالمضاف إلى العلم(٤).

السادس: أن يُفْصِّل مجرور، أَيْ: نحو: أيُّ الرَّجُلَين زيدٍ وعمرو أفضل(٥)، فـلا يَصِح بـدل زيـدٍ وعمـرو من الـرَّجلين؛ لأنـه لا يجوز أن تقـول: أَيُّ زيـدٍ وعمرو؛ لأنَّ أي لا تُضـاف إلى مُفْرَد معرفـة، إلاَّ عند قَصْد التجـزئةِ، نحو: أيّ الرَّجُل أحسن أعينه أم وجهه(٦).

---

(١) انظر الهمع ٢/ ١٢٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٢٦.

(٢) يقول ابن عقيل في المسـاعد ٢/ ٤٢٦: «.. وقد غَلَّطـوا من قال: أنـا أشعرُ الجن والإنس..». وانظر شرح التصريح ٢/ ١٣٣.

(٣) هو الفارسيّ وقد سبقت ترجمته.

(٤) يقول ابن عقيل في المساعـد ٢/ ٤٢٦: «.. ويتعينُ أيضاً في نحو «يا أيُّها الـرَّجُل غلامُ زيد»، فتمتنع البدلية؛ لأنَّه ليس في تقدير جملتين، والوصف لأنَّ ذا أل لا يُوصف بمضاف لعلم..».
وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣، والهمع ٢/ ١٢٢.

(٥) إلى هنا موجود بنصه في الارتشاف ٢/ ٦٠٦.

(٦) انظر شرح التصريح ٢/ ١٣٣. يقـول: «.. ومنها أن يُتْبع مجرور «أَيْ» بُمفَصَّل نحـو: بأي الرجلين زيد وعمـرو مررت؛ لأنَـه لو نوى إحلالَ زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم إضافة «أي» إلى المعرفة المفـردة، وهي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقـدر، نحو: أي زيد أحسن، بمعنى أي أجزائه أحسن..».
وانظر الهمع ٢/ ١٢٢.

السابع: أن يُفْصَل مجرورُ «كِلا»، نحو قولك: كِلاَ أخويك زيد وعمرو قال ذلك[1]»؛ لأنّ «كِـلا» لا تُضـاف إلاَّ إلى مُثَنًّى لَفْظَـاً، ومعنى أومَعْنَىً دون لفظٍ[2].

الثامن: أن يُتْبَع المُنَادَى المضْمُـوم باسم الإشارة، نحو: يـا زيدُ هذا[3]، لا يجوزُ أن يكونَ بدلاً[4]، لأنَّه لو كـانَ بدلاً لكان مُنَادىَ، وحـرفُ النِّدَاء لا يجوزُ أن يُحْذَف من اسم الإشَارة على مذهب البَصْريِّين[5].

التاسع: أن يتْبَع وصفُ «أَي» فِي النِّـدَاء بمُنَوَّن، نحـو: يَا أيُّهَا الرَّجُـل زيدٌ؛ لأنَّه لو كان بدلاً لكانَ غيرَ مُنَوَّن[6].

العاشر: أن يُتبَع اسم الجِنْسِ، أو غَير ذَا أل لمُنَادَى مَضْمُـوم، نحو: يـا زيدُ الرَّجل، ويـا غلام الرَّجل الصَّـالح، ويا رجل الحارث[7]، أو منصوب، نحو:

---

(١) انظر الارتشاف ٢/ ٦٠٦، وقد نقل بنصه.

(٢) انظر شرح التصريح ٢/ ١٣٣، والهمع ٢/ ١٢٢.

(٣) إلى هنا نقل نصاً من الارتشاف ٢/ ٦٠٦.

(٤) يقول السيوطي في الهمع ٢/ ١٢٢: «.. أن يُتْبع المنادى المضموم بإشارةٍ، نحو: «يا زيدُ هذا» إذ عَلَى البدليةِ يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف وكل ذلك ممنوع..».

(٥) يقـول ابن عصفـور في المقـرب ١/ ١٧٧: «ويجوز حذف النداء، وإبقاء المنادى، نحو قوله تعالى: ﴿يُوْسُفُ أَعـرِضْ عَنْ هَذَا﴾ إلاَّ أن يكون المنـادى اسم إشارة... ولـذلك لُحِّن المتنبي في قـوله: هَذِيْ بَرَزْتِ لَنَا فهجْتِ رَسِيْسَا..».

(٦) انظـر ارتشـاف الضرب ٢/ ٦٠٦، ويقـول السّيـوطي في الهمع ٢/ ١٢٢: «.. إذ على البـدليـة يلـزمُ وصف أَي بما ليس فيه أل..».

(٧) الحارث يتعين كونـه عطفَ بيان، ولا يجوز أن يكون بَدَلاً؛ لامتنـاعِ إحلاكِهِ محلّ الأول، إذ لـو قيل: يا الحارث لم يجز؛ لأنَّ يا وأل لا يجتمعان هنا.

انظـر شرح التصريح ٢/ ١٣٢، والهمع ٢/ ١٢١، وارتشـاف الضرب ٢/ ٦٠٧، والمسـاعـد على تسهيل الفوائد ٢/ ٤٢٥.

يا أخانا الحارث؛ لأنَّه إذا جعلناه بدلاً يؤدي إلى مباشرةِ حرفِ النداء ما فيه الألف واللَّام[1]، فيكونُ التَّقدير، يا الرَّجل ويا الحارِث.

الحادي عشر: أن يُتْبَع المُنَادى المُضَاف باسم الإشارة، نحو: يا غلام زيد هذا[2].

الثاني عشر[3]: أن يُتْبَع وصفُ اسم الإشارة في النداء بمُنَوَّن، نحو يَا هَذا الطَّويلُ زيدٌ، وتعليل هاتين المسألتين يؤخذ من تعليلِ ما تَقَدَّم من المسائل. . .

انتهت المواضعُ التي يتعينُ فيها عطفُ البيان، والحَمْدُ لله.

---

(١) يذهب الكوفيون إلى جواز نداء ما فيه الألفُ واللام بغير واسطة كقوله:

فَيَا الغُلاَمَان اللَّذانِ فَرَّا إيَّاكُمَا أَنْ تفْلِتَانِي شَرَّا

ومذهب البصريين أنَّه لا يجوز؛ لأنَّ الألفَ واللاَم للتعريف العهدي، أو الجنسي، و «يا» تعرف المنادى بالمقابلة، وتعريفان لا يتفقان في كلمة سواء اتفقا أو اختلفا. . .

انظر ائتلاف النصرة ٤٦، والإنصاف ١/ ٣٣٥، والتبيين عن مذاهب النحويين ٤٤٤، والمقتضب ٤/ ٢٣٩، والمقرب ١٧٦، والجمل ١٥٠، وأسرار العربية ٢٢٩، واللامات للزجاجي ٣٣، وشرح التصريح ٢/ ١٧٣.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٦، يقول السُّيوطي في الهمع ٢/ ١٢٢: «إذْ على البدليةِ يلزمُ نداء اسم الإشارة من غير وصف. .».

(٣) هذه المسألة لم يذكرها أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٦٠٦-٦٠٧.